

## محافظ الحسابات ودوره في دعم وتحسين جودة المراجعة الخارجية

### *Governor of Accounts and his role in supporting and improving the quality of external audit*

أ. الأخضر عياشي  
جامعة الوادي  
ayachilakhdar@gmail.com

د. عبد النعيم دفرور  
جامعة الوادي  
naimdefrour@hotmail.fr

د. إلياس شاهد  
جامعة الوادي  
Chahed\_ilyes@yahoo.fr

**ملخص:** يعتبر دور محافظ الحسابات في الفحص الدقيق للحسابات والتأكد والتحقق من أن جميع المعلومات والبيانات المالية الواردة في القوائم والتقارير المالية على درجة عالية من المصداقية والسلامة من الأخطاء والتناقضات الواردة في التسجيلات المحاسبية الأولية. ويتمثل محافظ الحسابات في شخص طبيعي، أو شخص معنوي والمتمثل في شركات المراجعة. بعد توفر الشروط اللازمة لمزاولة المهنة الخاصة بمراجعة الحسابات للمؤسسة. وفي الأخير يصل إلى إبداء رأي محايد يعبر عن مدى مصداقية البيانات والمعلومات المحاسبية الخاصة بالمؤسسة محل المراجعة. ويتم ذلك عبر خطوات متعارف عليها في القانون والعرف المحاسبي الدولي. ويجب أن يصل إلى أن التسجيلات المختلفة التي تمت في سجلات المؤسسة أنها خالية من الأخطاء سواء كانت بالقصد أو بدون قصد. ومحاوله إصلاحها لتستفيد المؤسسة من عملية المراجعة الخارجية كتغذية عكسية لها.

أما جودة المراجعة تعني صدق المعلومات المحاسبية والمالية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها.

**الكلمات المفتاحية:** المراجعة الخارجية، محافظ الحسابات، التقارير المالية، المعلومات المحاسبية، جودة المراجعة.

#### **Abstract**

The role of the governor of accounts is to scrutinize, verify and verify that all information and financial statements contained in the financial statements and reports are highly credible and safe from errors and inconsistencies contained in the initial accounting records. The governor of accounts is a natural person, or a legal person, represented by audit firms. After providing the necessary conditions for practicing the audit profession of the institution. Finally, a neutral opinion is expressed which expresses the credibility of the accounting data and information of the institution under review. This is done through customary steps in international accounting law and practice. It should be noted that the various registrations made in the Foundation's records are free of errors, either intentionally or unintentionally. And try to reform the institution to benefit from the process of auditing emerging as a back-feed.

The quality of the audit means the accuracy of the accounting and financial information contained in the financial reports and the benefit they have achieved for the users and to achieve this must be free from distortion and misleading and prepared in the light of a set of legal standards, control, professional and technical, to achieve the purpose of its use.

**Key Words:** external audit, portfolio manager, financial reporting, accounting information, audit quality

تمهيد :

يعتبر دور محافظ الحسابات الرقابة والتحقق من سلامة ومصداقية القوائم المالية، نجد أيضا أن له دور في المؤسسة والمساعدة في اتخاذ القرارات الإدارية اللازمة، وهذا من خلال اكتشاف الأخطاء والتجاوزات المقصودة أو الغير مقصودة، لتقوم المؤسسة بتجنبها في الدورات المقبلة من خلال تصحيح الأخطاء و العناصر المشار إليها من طرف محافظ الحسابات بصفة دورية، وهذا ما تتطلبه المؤسسة الاقتصادية من أجل تحسين وضعيتها لتتفاعل مع المحيط الخاص بها.

وبالتالي يمكن القول أن صحة ومصداقية المعلومات المحاسبية كمنخرجات للنظام الإداري تعتمد على مدى تبني هذا النظام للمراجعة الخارجية المستقلة، ومدى التزام المراجعين بالمؤسسة النظرية لهذا العلم، ولمختلف المعايير التي تحكمها وتنظم ممارستها المهنية، وعليه فإن رأي محافظ الحسابات كشهادة جهة مستقلة محايدة مقياسا للتمثيل الصحيح والعدل للمركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها.

ولم تتخلف الجزائر عن باقي الدول في هذا المضمار ، حيث عملت على تنظيم المهنة والسهر عليها لإعطائها الشكل الذي تستحقه و الاحتفاظ بالمستوى اللائق بها ، حيث توالى التشريعات المختلفة التي تهدف إلى تنظيم هذه المهنة .

## 1 - ماهية المراجعة الخارجية

صاحبت المراجعة الخارجية تعقد النشاطات وتنوعها مع كبر حجم المؤسسات وضخامة وسائلها البشرية ، المادية والمالية المستعملة، لها معايير تحكمها وعلى المراجع أن يلتزم بها، و تتشابه عادة خطوات عملية المراجعة بغض النظر عن نوع هذه المراجعة.

### 1.1- تعريف المراجعة الخارجية

تعدد تعاريف المراجعة، ولذلك سيتم التطرق إلى أهم المفاهيم للمراجعة الخارجية والوقوف على أهم عناصرها وذلك من أجل التحديد الدقيق للمراجعة الخارجية.

- التعريف الأول:

المراجعة هي العملية التي تقوم على جمع وتقييم موضوعي ومنهجي للأدلة والبيانات التي تعبر عن الوقائع والأحداث الاقتصادية، لضمان التوافق بين هذه البيانات. وإبلاغ النتائج المتوصل إليها إلى المستخدمين المهتمين<sup>1</sup>.

- التعريف الثاني :

تعرف المراجعة الخارجية عموما بأنها تلك العملية المنظمة التي تؤدي عن طريق مراجع مؤهل وحيادي للتحقق من صحة المعلومات وكافة البيانات المحاسبية الأخرى، عن طريق جمع وتقييم أدلة إثبات المراجعة مع تقرير نتائج تلك العملية للأطراف المستخدمة لتلك المعلومات لاستخدامها في اتخاذ القرار<sup>2</sup>.

ومن ناحية أخرى فإن المراجعة الخارجية بمعناها المتطور والحديث والشامل ما هي إلا نظام يهدف إلى إعطاء الرأي الموضوعي في التقارير والأنظمة والإجراءات المعنية بحماية ممتلكات المؤسسة التي محل الدراسة.

إذن يمكننا القول بأن المراجعة الخارجية تقوم بما جهة مستقلة من خارج المؤسسة وقد تكون مكتب من مكاتب المحاسبة والمراجعة بالنسبة لمؤسسات القطاع الخاص والجهاز المركزي بالنسبة للقطاع العام.

## 2.1 - أساسيات مهنة محافظ الحسابات

إن محافظ الحسابات كمهنة يشغل حيزا كبيرا في الوسط المحاسبي والاقتصادي ولها معايير وأسس التي تنظمها و بما أن محافظ الحسابات الشخص القانوني المخول له بمزاولة هذه المهنة، لذا سنوضح صفاته ومهامه إضافة إلى حقوقه وواجباته المسندة إليه.

### أ- تعريف محافظ الحسابات

هناك تعريف ومفاهيم مختلفة لمحافظ الحسابات، وهناك تعدد في المصطلحات، فمنهم من يقول المراجع، ومنهم من يقول المدقق، وفي الجزائر يطلق عليه اسم محافظ الحسابات. رغم تعدد المصطلحات كما هو مشار إليه لكن يبقى المفهوم واحد. وفيما يلي سنقوم بتوضيح مفهوم محافظ الحسابات إضافة إلى تحديد أهم صفاته ومهامه.

- هو ذلك الشخص الذي يكون قانوني و مستقل ومحيد وليس له علاقة مباشرة بالمؤسسة، ويمكن الاعتماد عليه. حيث تعرض عليه كافة البيانات والمعلومات المحاسبية والمالية وأن تحمل هذه المعلومات المحاسبية رأيه المكتوب والموقع منه بشأنها.<sup>3</sup> أي أن محافظ الحسابات كممثل قانوني هو شخص له اسم خاص وتحت مسؤوليته الخاصة يقوم بمهمة اختبار شرعية وصدق حسابات المؤسسة التي يقوم بمراجعة قوائمها المالية المختلفة.

تستنتج من التعريف السابق أن:

- محافظ الحسابات ممثل قانوني عن الشركاء؛
  - محافظ الحسابات شخص يمارس مهنة خاصة، تسمح له بمهمة المراقبة تحت اسمه ومسؤوليته الخاصة؛
  - محافظ الحسابات مكلف بمراقبة محاسبة المؤسسات وإثبات السير الحسن لها.
- وتطبيقا لأحكام المادة رقم 02 المتعلقة بتنظيم مهنة محافضي الحسابات بالجزائر، نص المادة: "يمكن لأي شخص طبيعي أو معنوي أن يمارس لحسابه الخاص، تحت أية تسمية كانت، مهنة الخبير المحاسبي أو محافظ الحسابات أو مهنة المحاسب المعتمد، إذا ما توفرت فيه الشروط المنصوص عليها في هذا القانون."<sup>4</sup>

كما يشترط أن يؤدي اليمين المنصوص عليه في المادة رقم 06؛ ونص اليمين كما يلي: "أقسم بالله العلي العظيم أن أقوم بعملتي أحسن قيام وأتعهد أن أخلص في تأدية وظيفتي وأن أكتف سر المهنة وأسلك في كل الأمور سلوك المتصرف المحترف الشريف، والله على ما أقول شهيد."<sup>5</sup>

### ب- صفات محافظ الحسابات

إن محافظ يجب أن تتوفر فيه صفات شخصية وأخلاقية تؤهله للقيام بواجباته المهنية على أكمل وجه، وحتى يكون عمله مرضي، ورأيه موضع ثقة. نجد من بين هذه الصفات ما يلي<sup>6</sup>:

- الأمانة والنزاهة: يجب أن يكون مراجع الحسابات أميناً ونزيهاً في عمله، يعطي العمل حقه، ويعمل بوحى من ضميره، ويبدل أقصى طاقاته العلمية والفنية في تنفيذ عمله، وألا يضمن تقريره سوى البيانات التي يثق في سلامتها.
- المحافظة على أسرار المهنة: المراجع موضع ثقة، وهو يطلع بحكم عمله على تفاصيل أسرار عملائه، وتقضي التقاليد المهنية في جميع المهن، وليس في مهنة المراجعة والمحاسبة وحدها.
- الصبر واللباقة والقدرة على التصرف: المراجعة عملية شاقة تحتاج إلى صبر وطول أناة في الدراسة والبحث عن الحقيقة، كما أنها تستدعي أيضاً اللباقة في التعامل مع العملاء وفي معاملة موظفي المؤسسة، وخاصة أن عمل مراقب الحسابات لا يستقبل بالترحيب من موظفي المؤسسة، مما يؤدي إلى خلق جو من التوتر وعدم الثقة بين المراجع والموظفين.
- الكفاءة المهنية: يجب أن يكون مراقب الحسابات متمكن من المراجعة عملاً وعلماً، وأن يكون قادر على معرفة الكثير من العلوم الاجتماعية والإنسانية التي لها علاقة بالمراجعة والمحاسبة، لكي يستطيع مراجعة العمليات على تنوعها واختلافها .

### ج- مهام محافظ الحسابات:

إن محافظ الحسابات يقوم بمجموعة من المهام التي تساعده في أداء مهمته بصورة نهائية وفعالة في المؤسسة التي يقوم بمراقبة حساباتها، وتتجسد هذه الأخيرة في ثلاث مهم رئيسية وهي موضحة فيما يلي<sup>7</sup>:

- الفحص: يعني بذلك مجموعة الإجراءات التي يتخذها مراجع الحسابات في مراجعة العمليات وكافة المعلومات والبيانات المالية المسجلة في السجلات المحاسبية ويساعده في ذلك مساعديه من المراجعين.
- التحقيق: وهي المهمة الثانية من مهام مراجع الحسابات ومفادها التحقق من صدق البيانات الواردة في القوائم والتقارير المالية الختامية التي تعدها الإدارة.
- إعداد التقرير: وتعتبر المهمة الأخيرة من مهام مراجع الحسابات وتعني نقل صورة واضحة ودقيقة من نتيجة عمليات المراجعة والفحص والتحقيق لكافة القوائم والتقارير المالية.

### 3.1- حقوق وواجبات محافظ الحسابات

يجب التفرقة بين حقوق وواجبات محافظ الحسابات، لكي نعرف ما له وما عليه وهي موضحة كما يلي:

#### أ- حقوق محافظ الحسابات : تتمثل في المجالات والنواحي التالية:8:

- حق طلب أي مستندات أو دفاتر أو سجلات و الاطلاع عليها للحصول على كافة البيانات والمعلومات اللازمة؛
- حق طلب أي تقارير أو تفسير معين حول عملية معينة من أي مسؤول في المؤسسة بهدف توضيح أمر ما لم يتوصل المراجع إلى تفسير مرضي له؛
- من حقوق المراجع فحص الحسابات المختلفة والسجلات وفقا للقوانين واللوائح من ناحية ووفقا لما تقتضي به القواعد والمعايير المحاسبية الدولية؛
- من حقوق المراجع جرد الخزائن المختلفة في الشركة عند الحاجة إلى ذلك للتأكد مثلا من الأوراق المالية وغيرها؛
- حق فحص كافة الأصول المسجلة باسم المؤسسة على اختلاف أنواعها وكذلك التحقق من الالتزامات المستحقة على الشركة؛
- حق دعوة الجمعية العمومية للمساهمين للانعقاد في بعض الحالات التي لا تحتمل التأجيل؛
- حق حضور الجمعية العمومية للمساهمين أو حضور من ينيه من المساعدين، وذلك من أجل تقديم التقرير وعرضه وحضور مناقشته والرد على أي استفسار.

#### ب- واجبات محافظ الحسابات

ويمكن القول بأنها تتمحور حول الخطوات التي يقوم بها محافظ الحسابات حتى ينجز عمله على أكمل وجه ويقوم بالمصادقة على المعطيات والمعلومات المحاسبية الخاصة بالمؤسسة التي محل الدراسة ونذكر منها ما يلي<sup>9</sup>:

يجب عليه أن يقوم بالفحص والتدقيق الفعلي لحسابات المؤسسة ودفاتها بما تحتويه من قيود يومية وحسابات الأستاذ؛

- يجب عليه أن يتحقق من القيم المسجلة لعناصر الأصول والالتزامات المختلفة بأي طريقة من طرق التحقق المناسبة؛
  - يجب على محافظ الحسابات أن يتأكد من قوة نظام الرقابة الداخلية وتقييمه حتى يستطيع اختيار عينات المراجعة بشكل سليم؛
  - يجب على محافظ الحسابات أن يقدم الاقتراحات والتوصيات اللازمة لما يلي:
- معالجة وتصحيح الأخطاء التي تم اكتشافها، عدم الوقوع في الأخطاء مستقبلا ما أمكن ذلك، حسن سير العمل في أقسام وإدارات المؤسسة.

#### 4.1- : تنظيم مهنة محافظ الحسابات ومسؤولياته

هنالك مراحل تتم قبل البدء فالشروع بعمل محافظ الحسابات وسنلخص هذه المراحل فيما يلي:

#### أ- تعيين محافظ الحسابات:

يعتبر سعي المؤسسة إلى تعيين مخافز حسابات خاص بها يعطيها الفرصة لممارسة بعض الضغوط عليه مادامت سلطة التعيين بحوزة إدارتها، وفي هذا المجال ولتجنب هذا الضغط نجد أن بورصة الأوراق المالية في ومن أجل دعم استقلال مخافز الحسابات المستقل، فنجد أن الولايات المتحدة الأمريكية أوكلت حق التعيين وتحديد الأتعاب إلى لجنة المراجعة الخارجية بالمؤسسة حتى لا تمارس إدارتها أي ضغوطات على المراجع،<sup>10</sup> حتى لا يكون في موضع ضعف وفي الاخير لا يكون لتقرير مراجع الحسابات أية جدوى.

بالنسبة للجزائر لقد حدد القانون التجاري الجزائري كيفية تعيين مراجع الحسابات من خلال المادة 715 مكرر 04 (المرسوم التشريعي 93-08 مؤرخ في 25/04/93) ” تعين الجمعية العامة العادية للمساهمين مندوبا للحسابات أو أكثر لمدة ثلاث سنوات، وتختارهم من بين المهنيين المسجلين بجدول المصنف الوطني “.

و يلاحظ أن القانون التجاري الجزائري ترك حرية تعيين مخافز الحسابات إلى مجلس الإدارة، وهذا ما يمنحها مجال معين للضغط على المراجع.

#### ب- تحديد أتعاب مخافز الحسابات:

يعتبر تحكم المؤسسة في تحديد أتعاب مخافز الحسابات عاملا يعرض المراجع لتخفيض أتعابه إذا لم يقم بتنفيذ مطالب وتعليمات الإدارة، لذلك نجد أنه بموجب توصيان بورصة الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية فقد أسند حق تحديد أتعاب مخافز الحسابات إلى لجنة الشؤون الخارجية، وذلك ضمنا لعدم تدخل الإدارة في تحديد أتعاب مخافز الحسابات وحماية استقلاليتها وحياده.

أشار القانون الجزائري من خلال المادة 45 من القانون رقم 91-03 المؤرخ في 27/08/91 كما يلي: " تحدد أتعاب المحاسب المعتمد في بداية مهمته، في إطار عقد تقديم خدمات يحدد مجال التدخل والوسائل الموضوعة تحت التصرف وشروط تسليم الوثائق. ولا يمكن احتسابها في جميع الأحوال على أساس النتائج المالية المحققة من طرف التاجر أو الشركة أو الهيئة المعنية."<sup>11</sup>

إلى أن أتعاب مخافز الحسابات تحدها الجمعية العامة للمساهمين بالاتفاق مع المراجع، وقد أشارت هذه المادة إلى أنه لا يمكن أن يتلقى مراجع الحسابات أي أجر أو امتياز تحت أي شكل كان.

#### ج- عزل مخافز الحسابات :

إن تمتع إدارة المؤسسة بصلاحيه عزل مخافز الحسابات الخارجي المستقل يمثل مصدر تهديد لاستقلالية وحياد المراجع، بحيث تقوم الإدارة بعزل المراجع إذا لم يلبي مطالبها ويتبع توجيهاتها، ويوصي في هذا المجال أن يقوم المراجع الجديد بالاتصال بالمراجع القديم للوقوف على أسباب عزله، وما إذا كانت تتعلق برفضه لضغوط مارسها إدارة المنشأة على حياده واستقلاله قبل تعيينه عوضا عنه، وتلعب الجمعيات والمؤسسات المهنية دورا هاما في التأكيد على هذه الإجراءات.<sup>12</sup>

لقد تطرق القانون التجاري الجزائري إلى انتهاء مهمة مراجع الحسابات في الحالة العادية والمتمثلة بانتهاء مدة المهمة الموكلة له وهي ثلاث سنوات، إضافة إلى حالات العزل والتي تطرق لها القانون التجاري في مواده.

#### د- مسؤوليات محافظ الحسابات

تنحصر مسؤولية محافظ الحسابات الأساسية في إبداء الرأي المحايد على القوائم المالية التي بصدد مراجعتها لها، والتأكد من أنها معدة في ضوء تطبيق المعايير المعمول بها، والمعترف بها عامة.

إضافة إلى أن هناك تعدد للمسؤوليات التي يتحملها محافظ الحسابات الخارج أثناء قيامه بعملية مراجعة الحسابات نجد أهمها ما يلي<sup>13</sup>:

#### - المسؤولية المدنية :

إن محافظ الحسابات مسؤول تجاه الشركة وتجاه الغير، وعليه تعويض الضرر المادي والمعنوي الذي لحق بمؤلاء في حالة ارتكاب أخطاء والتقصير، وغير أنه لا بد من إثبات أن الضرر ناتج ، بصفة مباشرة أو غير مباشرة ، من تلك الأخطاء وذلك التقصير.

#### - المسؤولية التأديبية:

إذا أخل محافظ الحسابات، باعتباره كعضو، بواجباته حسب ما تنص عليه قواعد الجمعيات والنقابات المهنية التي ينتسب إليها. فقد يتلقى المعني بالأمر إنذارا، لوما، فالتوقيف المؤقت عن مزاولة المهنة إلى شطب الاسم من جدول الأعضاء المرخص لهم بمزاولة المهنة.

#### - المسؤولية الجنائية:

قد يجد محافظ الحسابات نفسه مسئولا جنائيا، عند مخالفته بعض نصوص قانون العقوبات ، في الحالات التالية، وهذا إذا استثنينا حالة عدم التصريح بالأعمال غير الشرعية لوكيل الجمهورية، تقديم معلومات كاذبة حول وضعية المؤسسة، عدم احترام سر المهنة.<sup>14</sup>

## 2- إجراءات تنفيذ مهنة محافظ الحسابات

بعد التطرق مما سبق في توضيح الحالة العامة لمهنة محافظ الحسابات وتحديد مفهوم المراجع إضافة إلى تحديد مسؤولياته الكاملة تجاه عمله وكل هذا بعد قبوله لمهمة المراجعة لذلك فالمبحث الثاني يدرس الخطوات التي يقوم بها مراجع الحسابات بعد قبوله للمهمة وبداية تنفيذها كما هو مقسم في المطالب التالية:

### 1.2- دراسة عامة حول المؤسسة

إن هذه المرحلة تأخذ الخطوة الأولى لبداية العمل ويتم من خلالها التعرف على المعلومات الخاصة بالمؤسسة، إضافة للمعلومات الخاصة بمحيطها، وكل ما يلزم للانطلاق في عملية المراجعة. وفي ما يلي سيتم التطرق إلى المعلومات الضرورية التي يجب على أي مراجع أن يقوم بها قبل مزولة نشاطه.

#### أ- الطبيعة القانونية للمؤسسة:

تختلف المعلومات في هذه الخطوة منها ماهو خاص ومتعلق بالمؤسسة ومنها ماهو خاص بمحيطها كما هو موضح في ما يلي:

#### - معلومات لها صفة شاملة متعلقة بالمؤسسة :

تحتوي هذه المعلومات أساسا على كل البيانات والحقائق المرتبطة بالمؤسسة والمتمثلة في التالي<sup>15</sup>:

#### - إثبات و تحقيق هوية المؤسسة:

ويتم التأكد من النقاط الأساسية والمعلومات الخاصة بالتعريف بالمؤسسة والمحيط الذي تمارس فيه نشاطاتها المختلفة الموحدة في ما يلي:

يلي:

شهرة المؤسسة، جنسية، عنوان المقر الاجتماعي، رقم التسجيل في المركز الوطني للتسجيل التجاري، رقم التسجيل في المركز الوطني للظمان الاجتماعي، الشكل القانوني للمؤسسة، مبلغ رأسمالها الاجتماعي، الهدف التجاري للمؤسسة، أعضاء مجلس الإدارة، الأحكام الخاصة بانعقاد الجمعية العامة كيفية التصويت على قراراتها، الاطلاع على العقد الابتدائي ونظام الشركة، المبالغ المسموح بها لكل شريك بسحبها، كيفية توزيع الأرباح والخسائر، احتساب الفوائد على رأس المال.

#### - سير أعمال المؤسسة:

وتتضمن المعلومات التالية: ( النشاط الاجتماعي، تحليل النظام و القانون المؤسسة ) المعلومات المتعلقة برأسمال (تطوره و تقسيمه) بالخصص والواجبات المحررة، المكافآت المرتبات، الأحكام الخاصة لخروج الشريك أو وفاته و دخول شريك جديد، تصفية الشركة إلى جانب معرفة مدة الشركة وغرضها الأساسي.

— المعلومات المتعلقة بالإدارة، المديرية، والمراقبة.

— تنظيمات مهنية: حيث أنه لكل قطاع قوانينه وبالتالي لا بد من التعرف على القوانين المهنية التي تحكم المؤسسة موضوع المراجعة؛

— عناصر المقارنة ما بين المؤسسات لنفس القطاع؛

— شكلها القانوني: تشمل التطرق إلى معرفة ما يلي: ( أنظمة مهنية، أنظمة ضريبية واجتماعية و أنظمة اقتصادية، الأسعار، سعر الصرف... الخ).

#### - محيط المؤسسة:

التعرف على الوثائق الخارجية للمؤسسة وتشمل هذه الوثائق كل ما يكتب حول المؤسسة أو القطاع في الجرائد، المجلات و الكتب حول النشاط الذي تنتمي إليه المؤسسة و تقوم به.

على سبيل المثال ذكر ما يلي<sup>16</sup>:

- خلافات مع النقابة في القطاع؛
- اتفاقيات مع العمال في القطاع؛
- مشاكل تكتب في المجلات و المقالات، ... الخ.

## 2.2- تقييم نظام الرقابة الداخلية

إن محافظ الحسابات قبل البدء في عملية المراجعة يجب عليه أن يدرس و يقيم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة التي محل المراجعة، وعلى أساس هذه الدراسة يحدد المراقب نوعية وحجم العينات التي يقوم بمراجعتها ويضع برنامج المراجعة، عندما يقوم محافظ الحسابات بفحص نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسة التي محل المراجعة فإنه يهدف من وراء ذلك إلى التعرف على النقاط التالية:<sup>17</sup>

- مدى كفاية هذا النظام من ناحية التصميم؛
- ملائمة هذا النظام لطبيعة وحجم المؤسسة التي محل المراجعة؛
- مدى الالتزام بتنفيذ هذا النظام؛
- التعرف على نواحي الضعف في النظام وما قد يوجد به من ثغرات.

## 3.2- فحص الحسابات

يلجأ محافظ الحسابات عند فحص الحسابات إلى تطبيق بعض الاختبارات التي تساعد في أداء مهمته على أكمل وجه، نذكر من بين هذه الاختبارات ما يلي:

### أ- اختبارات التطابق والسريانية:

يتمثل دورها في التأكد أن وصف الإجراءات قد تم بطريقة صحيحة مطابقة للإجراءات المعمول بها في المؤسسة كما تسمح هاته الاختبارات في تفحص الوجود الفعلي لهذه الإجراءات، و ليس التأكد من أنها مطبقة فعلا من جهة، و من جهة أخرى اكتشاف الإجراءات التي لم يتعرف عليها المراجع من خلال الإجراءات.<sup>18</sup>

### ب- إنهاء عملية المراجعة

على محافظ الحسابات في نهاية الأمر أن يصدر رأيه حول المعلومات المالية وكافة القوائم المالية المتواجدة بين يديه لخلص في الأخير إلى تقرير شامل وعام يعبر عن مدى مصداقيتها وتماشيها مع القانون والعرف المحاسبي وذلك إنهاء للمهمة.

"...وعليه قبل الإدلاء بهذا الرأي النهائي المدعم بالأدلة، كما سبق القول، الاطلاع على الطرق المحاسبية المختارة والمتبعة من طرف المؤسسة ومدى احترام مبادئ المحاسبة المتعارف عليها. كما عليه فحص الأحداث ما بعد الميزانية، فقد تكون هناك أحداث مهمة لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بعمليات ومحتوى القوائم المالية للدورة التي خضعت للمراقبة، وأحداث مؤثرة على حياة ومستقبل الشركة. وعليه مراجعة أوراق عمله، التي تمثل القاعدة لكتابة التقرير، للتأكد من محتواها للمرة الأخيرة. والتأكد كذلك من أن الأشغال المبرمجة قد تم إنجازها كما يجب وأن محتوى أوراق العمل هذه كافي لتبرير الرأي النهائي للمراجع ولم يبق للمتدخل في نهاية هذه المرحلة إلا أن يختتم ويبدلي بهذا الرأي".<sup>19</sup>

### 3- أوراق عمل محافظ الحسابات

يخصص محافظ الحسابات الجزء الكبير من وقته لتخطيط وإعداد ومراجعة أوراق العمل، لأنها تزيد من كفاءته في أداء المهام الملقاة علي عاتقه، حيث أنها ضرورية لتنفيذ عملية المراجعة.

ويمكن تعريف أوراق العمل بأنها: " أدلة مكتوبة وملموسة يتم تجميعها بواسطة مراجع الحسابات خلال القيام بإجراءات المراجعة وإعداد التقرير. ومن ثم فهي تشمل على كل ما قام بإعداده مراجع الحسابات، وما تم الحصول عليه، والطرق التي اتبعها، والنتائج التي توصل إليها".<sup>20</sup>

#### 1.3- تصنيف أوراق عمل محافظ الحسابات:

تصنف أوراق العمل من طرف المراجع عادة بملفين لكل عميل، الملف الأول منهما يطلق عليه اسم الملف الدائم، والثاني يطلق عليه اسم الملف الجاري. وهما كما يلي:

#### أ- الملف الدائم:

ويحتوي هذا الملف على البيانات والمعلومات التي لها صفة الاستمرارية النسبية والتي لا تتغير على أساس سنوي، ويمكن الرجوع إليها عند الحاجة ويحتوي الملف الدائم على بيانات أهمها:

- اسم العميل ومواقع نشاطه وأرقام هواتفه؛
- اسم الشخص أو الأشخاص المسؤولين عن الإشراف على العملية المحاسبية وإعداد القوائم المالية؛

- عقد التأسيس والنظام الأساسي في حالة الشركات المساهمة وعقد الشركة في شركات الأشخاص؛
  - الخريطة التنظيمية للعميل موضحة فيها خطط السلطة والمسؤولية كافة؛
  - ملخص عن النظام المحاسبي للعميل؛
  - ملخص عن نظم الرقابة الداخلية للعميل؛
  - دليل الحسابات؛
  - العقود طويلة الأجل؛
  - اتفاقات براءة الاختراع والوكالات؛
  - صور عن البيانات الضريبية عن الأعوام السابقة.
- ب- الملف الجاري:

وهي النوع الثاني من الملفات التي يعدها محافظ الحسابات للمؤسسة التي محل الدراسة أو المراجعة، لذلك يمكن تعريفها على أنها كافة أوراق العمل القابلة للتطبيق في السنة التي يتم فيها إجراء المراجعة.<sup>21</sup>

ومحتواه يتمثل في الفصول التالية:<sup>22</sup>

تنظيم وتخطيط المهمة، البرنامج العام، قائمة المتدخلين، الرقابة الزمنية ومتابعة الأشغال، جدول أوقات المتدخلين (تاريخ، فترة الزيارات ومكانها، تواريخ تقديم التقارير) (تقييم نظام المراقبة الداخلية) شرح الأنظمة، خرائط التتابع واستمارات المراقبة الداخلية، تقييم نظام المراقبة الداخلية (، إجراءات طرق المحاسبة (...، أوراق العمل) العينات المدروسة والأخطاء المكتشفة.

### 2.3- أهداف أوراق العمل:

يتمثل الهدف العام لأوراق العمل في مساعدة المراجع الخارجي على تقديم تأكيد مناسب بأن المراجعة قد تم أدائها وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها، وتحديدًا، توفر أوراق العمل، التي تتعلق بمراجعة القوائم المالية في السنة الحالية. وهناك أهداف أخرى والمتمثلة في<sup>23</sup>:

أ- أوراق العمل هي الأساس لتخطيط عملية المراجعة: لأنها تتيح للمراجع المعلومات الضرورية التي تستخدم كإطار مرجعي في أوراق العمل. وتتمثل هذه المعلومات في أوراق العمل في معلومات وصفية عن الرقابة الداخلية، وقت الموازنة في كل جانب بالمراجعة، برنامج المراجعة، ونتائج المراجعة عن السنة السابقة

ب- سجل للأدلة التي تم تجميعها ونتائج الاختبارات: تعتبر أوراق العمل الوسيلة الأساسية للتوثيق الذي يعبر على أن المراجع قد تم تنفيذها وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها. وإذا دعت الضرورة، يجب أن يكون المراجع قادرا على أن يبرهن للهيئات التنظيمية والمحاكم أن المراجعة قد تم تخطيطها والإشراف على تنفيذها على نحو ملائم.

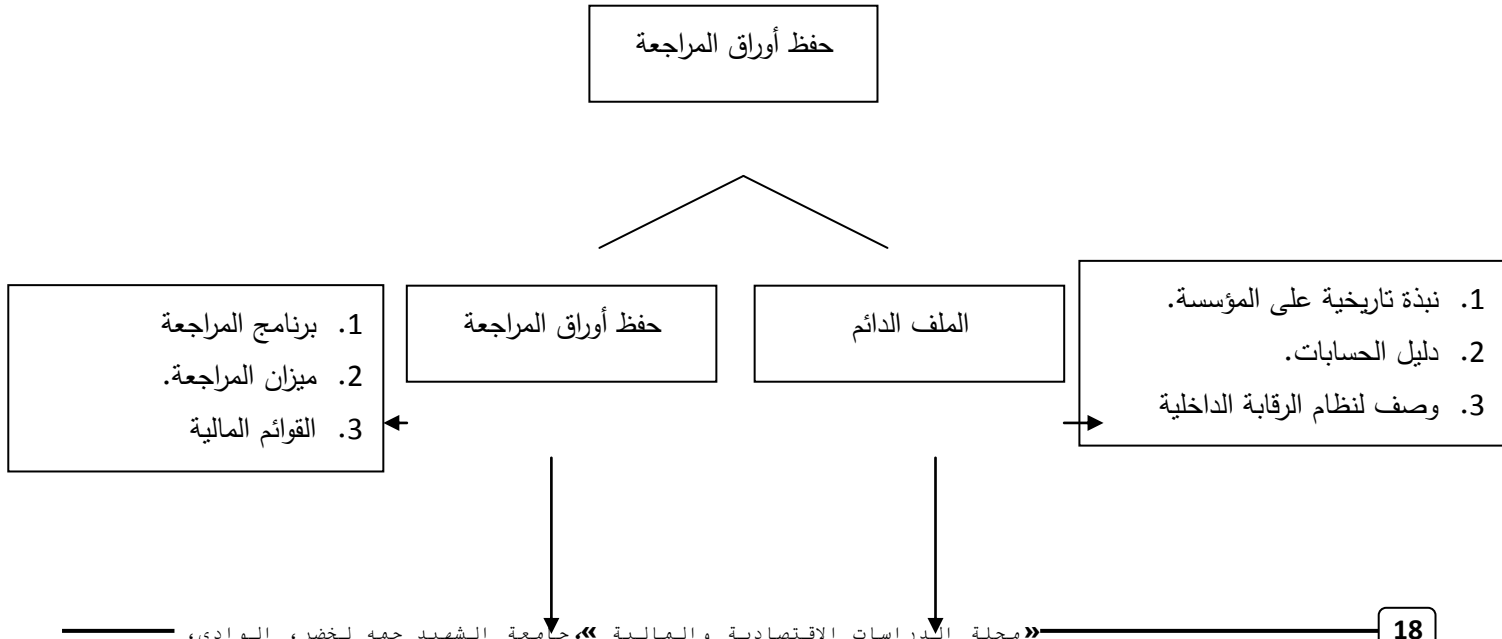
وؤوءء أفضا بعض الأهداف الأءرى لأوراق العمل من بئنها:

- أنها بئانات يتم اسءءءامها لءءءءء النوع المناسب من ءقءر المراجعة لأنها ءءءوئ على المعلومات الضرورة لإءءءء القوائم المالية.
- أساس لفءص المشرفئ والشركاء ءءء أوراق العمل إطار رئئسفا يتم الرجوع إليه بواسطة المشرفئ لءقءئم ما إذا كان قد ءم ءءمئع الأدلة الكافية والصالحة لءبرئر ءقءر المراجع.

### 3.3- ءفظ أوراق العمل

ان كل مخافض حساباء ملزم بمءفظ أوراق العمل الخاصة بكل مؤسسه على ءءاء، الشكل ءءالي ؤوضء ءفففة ءفظ أوراق العمل فئ المراجعة.

الشكل رقم:01: ؤوضء ءفففة ءفظ أوراق المراجعة.



يحتوي على اوراق المراجعة الخاصة بالسنة الحالية

يحتوي على بيانات لها صفة الاستمرار ولا تقتصر على سنة مالية واحدة فقط.

يحقق ما يلي:

إبداء الرأي الفني والمحايد عن مدى تمثيل نتائج الأعمال من ربح أو خسارة حول سنة مالية معينة؛  
إبداء الرأي المحايد عن مدى عدالة قائمة المركز المالي

يحقق ما يلي:

صورة تاريخية عن أعمال المؤسسة المالية والغير مالية؛  
الرجوع إليه لمعرفة معلومات عن البنود المتكررة ؛

المصدر: منصور حامد محمود وآخرون، أساسيات المراجعة، دار الجامعة، القاهرة، 1999، ص:175.

بناء على المعلومات الواردة في الشكل رقم:01 فإنها توضح محتويات أوراق المراجعة والمتمثلة في الملفين الدائم والجاري، إضافة إلى الفائدة المتأتية من كل نوع على حدا.

#### 4- فعالية محافظ الحسابات في تحقيق جودة المراجعة

يتناول هذا العنصر تقديم مفهوم الجودة في عملية المراجعة وكذلك المعايير التي يتم من خلالها إعداد القوائم و التقارير المالية التي تتميز بجودة المعلومات المحاسبية والمالية و التي يمكن على أساسها الحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية المالية الواردة في التقارير المالية لأهدافها المسطرة .

#### 1.4- مفهوم جودة المراجعة

جودة المراجعة تعني مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين و لتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها.

وعليه يمكن اعتبار جودة المراجعة بأنها أحد مكونات التنظيم الإداري الذي يختص بتجميع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية وإدارة المؤسسة، و عليه فإن النظام المحاسبي يعتبر أحد المكونات الأساسية لنظام المعلومات الإدارية.<sup>24</sup>

و الجودة تعني مصداقية المعلومات المحاسبية والمالية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها.<sup>25</sup>

وكما عرفها الأستاذ احمد محمد مطر في كتابه أن جودة المراجعة تتحقق من خلال الالتزام بمعايير المراجعة، ومن خلال تطبيق مجموعة من الاعتبارات المتعلقة بالرقابة على الجودة في مؤسسات المراجعة.<sup>26</sup>

ويستخلص مما سبق أن مفهوم جودة التقارير المالية هي مدى التزام مراجع الحسابات بتطبيق المبادئ الخاصة بعملية المراجعة، ومدى تحكمه في الأخطاء الواردة وتجنب حدوثها في المستقبل كي لا تؤثر على مصداقية القوائم المالية للمؤسسة.

#### 2.4- معايير جودة المراجعة

يستطيع متخذ القرار الاعتماد على تلك القوائم ذات الجودة العالية كأحد أهم مقومات اتخاذ القرار والتي يجب أن تتوفر فيها عناصر الملائمة والوقتية، و الإفصاح الكافي أو الأمثل والأهمية النسبية وقابلية المعلومات للمقارنة، وإمكانية الثقة بها والاعتماد عليها، وتتحقق جودة هذه المعلومات من خلال توافر المعايير التالية:<sup>27</sup>

##### أ- معايير قانونية:

تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير لجودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المؤسسة بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم الشركات بالإفصاح الكافي عن أداؤها.

##### ب- معايير رقابية:

ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية الإدارية التي يتركز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياساتها وإجراءاتها تنفذ بفاعلية وأن بياناتها المالية تتميز بالمصداقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم الأداء الإداري ومدى الالتزام بالقواعد والقوانين المطبقة.

##### ج- معايير مهنية:

تتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبة والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية، مما ابرز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم، والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة.

#### د- معايير فنية:

إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما يعكس بدوره على جودة المراجعة ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة و يؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار.

### 3.4- العوامل المؤثرة في جودة المراجعة

تعتبر جودة التقارير المالية الهدف الرئيسي الذي تسعى الشركات لتحقيقه، لكن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في عملية إنتاج المعلومات وتوصيلها وتوفير مقومات النظام المحاسبي يمكن بيانها فيما يلي<sup>28</sup>:

يستند النظام المحاسبي في أساس وظائفه على مجموعة من العناصر والمقومات والتي تتمثل في مجموعة من الأدوات والإجراءات المستخدمة في النظام لتحقيق أهدافه وتتضمن هذه المقومات:

أ- المقومات المادية: وتتضمن جميع المكونات المادية مثل الأدوات والأجهزة المحاسبية اليدوية والآلية التي يتم استخدامها في إنتاج المعلومات المحاسبية.

ب- المقومات البشرية: وتمثل مجموعة الأشخاص القائمين على تشغيل النظام المحاسبي والعاملين فيه.

ج- المقومات المالية: وتشمل كافة الأموال المتاحة للنظام والتي يستخدمها للقيام بمهامه ووظائفه.

د- قاعدة بيانات: وتحتوي على مجموعة من الإجراءات التطبيقية والبيانات الضرورية اللازمة لتشغيل النظام وتحقيق أهدافه.

ويمكن الإشارة إلى أن هناك عوامل ومقومات تؤثر على جودة المراجعة للقوائم المالية والتي من بينها نجد النقاط التالية<sup>29</sup>:

- حجم مكتب المراجع الذي يشرف على مراجعة القوائم المالية للمؤسسة التي محل المراجعة؛
- عدد الدعاوي القضائية المرفوعة ضد مكتب المراجعة؛
- مدى مصداقية وتطبيق الأحكام القانونية العرفية المحاسبية في تقارير المراجعة؛
- مدة استمرار المراجع في مزاولة نشاطه مع المؤسسة التي محل المراجعة؛
- خبرة المراجع بتسيير نشاط المؤسسة التي محل المراجعة؛
- التقدم التقني والعلمي في مجال مهنة المراجعة؛

- المدة التي تم إنجاز العمل وتقديم التقرير فيها؛
- نسب أتعاب المراجع إلى إجمالي أتعاب المؤسسة التي محل المراجعة.

#### 4.4- علاقة المراجع الخارجي في تدعيم وتحقيق جودة التقارير المالية

كما سبق وتمت الإشارة إلى أن التقارير المالية ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسة لأنها تعبر عن الحالة المالية التي عليها المؤسسة خلال السنة المالية التي محل الدراسة إذن يمكن اعتبار أن التقارير المالية بمثابة مدخلات لعملية اتخاذ القرارات الاستثمارية "المخرجات" بعد دراستها وتحليلها أي "التشغيل". ومن هنا كان من الأسباب الرئيسية للاهتمام بجودة التقارير المالية كونها المدخلات الأساسية لعملية اتخاذ القرارات الاستثمارية.

كما سبق وأشرنا إلى أن جودة التقارير المالية لا تتحقق إلا بالعناصر التالية<sup>30</sup>:

- مدى ملائمة القوائم المالية ومدى ارتباطها باتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب؛

- مدى سلامتها وخلوها من الأخطاء الجوهرية؛

- مدى قابليتها للمقارنة؛

- مدى سلامة عرض بنود تلك القوائم المالية؛

- مدى الإفصاح في تلك القوائم المالي ( الإفصاح الكافي ) والذي قد يتعارض مع التكلفة

والعائد وقد يستند إلى الأهمية النسبية؛

- مدى اعتمادها على تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (وسيلة القياس) حتى يسهل عملية المقارنة.

إن وجود هذه العناصر المذكورة يساعد على تحقيق جودة التقارير المالية بصفة نسبية، ويبقى تحقيق الجودة في هذه الحالة غير مكتمل إلا إذا أبدى مراجع الحسابات رأيه الفني والمحايد الذي يؤكد على سلامة وخلو القوائم المالية من الانحرافات والأخطاء الجوهرية. وبهذا تكون التقارير المالية تعبر عن الحالة الصحيحة والتي تتطابق مع ما هو موجود في المؤسسة بين الموجودات المادية في المؤسسة والموجودات الرقمية الموجود في التقارير المالية التي محل الدراسة.

## خلاصة:

تعتبر مهنة محافظ الحسابات تتمحور حول الفحص الدقيق للحسابات وكافة القوائم المالية التي تعبر عن الحالة المالية لأي مؤسسة مهما كان طبيعة نشاطها، بهدف التحقق من تطبيق المبادئ والإجراءات المحاسبية الدولية والمتعارف عليها بطريقة صحيحة، إضافة إلى التأكد والتحقق من أن جميع المعلومات والبيانات المالية الواردة في القوائم والتقارير المالية على درجة عالية من المصداقية والسلامة من الأخطاء والتناقضات الواردة في التسجيلات المحاسبية الأولية.

من خلال ما تقدم ذكره أيضا يمكن استنتاج أن محافظ الحسابات هو شخص طبيعي المتمثل في الإنسان وهو المراجع كشخص، أو شخص معنوي والمتمثل في شركات المراجعة. والمخول له بقوة القانون أن يمارس مهنة المراجعة بعد توفر الشروط اللازمة لمزاولة المهنة الخاصة بمراجعة الحسابات للمؤسسة. وفي الأخير يصل إلى إبداء رأي محايد يعبر عن مدى مصداقية البيانات والمعلومات المحاسبية الخاصة بالمؤسسة محل المراجعة. ويتم ذلك عبر خطوات متعارف عليها في القانون والعرف المحاسبي الدولي. ويجب أن يصل إلى أن التسجيلات المختلفة التي تمت في سجلات المؤسسة أنها خالية من الأخطاء سواء كانت بالقصد أو بدون قصد. ومحاولة إصلاحها لتستفيد المؤسسة من عملية المراجعة الخارجية كتغذية عكسية لها.

أما جودة المراجعة تعني مصداقية المعلومات المحاسبية والمالية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها.

نستخلص مما سبق أن عملية المراجعة الخارجية لا نستطيع القول بأنها ذات جودة عالية بتوفر الخصائص النوعية للأدلة الثبوتية فقط وإنما تتحقق الجودة بإبداء محافظ الحسابات رأيه الفني والمحايد الذي يعبر عن مدى شرعية وصدق هذه الأدلة ومدى تطابقها مع الحقيقة .

الهوامش والمراجع :

الكتب:

1. الفين ارينز، تعريب محمد محمد عبد القادر الديرسيطي، المراجعة : مدخل متكامل، دار المريخ، السعودية، دون سنة نشر، ص: 300،301
2. أحمد محمد مطر وآخرون ، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص ص: 08، 11.
3. أمين السيد أحمد لطفي، مسؤوليات وإجراءات المراجع في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص:02
4. إبراهيم علي عشناوي، أساسيات المراجعة والمراقبة الداخلية، الدار الجامعية، مصر، دون سنة نشر، ص:57-58.
5. طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان، مرجع سابق، ص: 49-51.

6. رؤوف عبد المنعم، مبادئ المراجعة بين الفكر والتطبيق، دار الفاروق، الإسكندرية، 1987، ص ص: 209-210.
7. عبد الفتاح الصحن، محمد السيد سرايا، الرقابة والمراجعة الداخلية على المستوى الجزئي والكلّي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2001، ص ص: 197، 200-201.
8. محمد احمد خليل، المراجعة والرقابة المحاسبية، دار الجامعات المصرية، مصر، 1968، ص ص: 67-69، 68.
9. حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، مراجعة الحسابات المتقدمة، مرجع سابق، ص ص: 305-307.
10. محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق المرجع السابق، ص ص: 81-82، 96.
11. محمد سمير الصبان، نظرية المراجعة وآليات التطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص: 305.
12. منصور حامد محمود وآخرون، أساسيات المراجعة، دار الجامعة، القاهرة، 1999، ص: 175.

#### الجريدة الرسمية :

1. الجريدة الرسمية، القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29/05/2010، يتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، العدد 42، ص ص: 04، 09، 06.

#### المذكرات :

1. بن يخلف أمال، المراجعة الخارجية في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص علوم تسيير، فرع مالية، الجزائر، 2002، ص ص: 57، 58.
2. فاتح سردوك، دور المراجعة الخارجية في النهوض بمصداقية المعلومة المحاسبية، رسالة ماجستير، تخصص علوم تجارية، مسيلة، 2004، ص ص: 47، 48.
3. ماجد إسماعيل أبو حمام، اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، رسالة ماجستير، غزة، 2009، ص ص: 54، 55.

#### الملتقيات :

1. زرزاز العياشي، مداخلة بعنوان : أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات، الملتقى الدولي الثامن بعنوان : الحوكمة المحاسبية للمؤسسة: واقع، رهانات و آفاق، أم البواقي ، يومي 07 /08 ديسمبر 2010، ص ص: 15، 19.

– <sup>1</sup> Jean-charles Bécour et Henri Bouquin. Audit Opérationnel. Economica. Priis, p:13.